

المختلط والمستور وحديثه اولى بالرسول والندس وان كان على صفة اسم العلم ليكونا
صفتي الراوي يخرج قوله حديثهم الى التحقق قال التلميذ الاول ان يقول صالح الحديث لان الغير
للمختلط والمستور والاستناد فعمل ما قال يكون عارضا للتعليق او تقدير مضافا وعليها
قلت لا يحتاج لذلك وانما علم قلت لا يخفى عن الاحتياج لذلك كذلك لان الالفاظ واللام
ما يدل عن المضاف اليه واما العهد فيدخل المذكور تحت الملاحظة فيرجع الاستسكان
بمعنى مع ان عادة الحذف والنسابة اصطلاح كلام الماتن لا في العبارة اخرى
ويقر بعد حصول التابفة المعتبرة حسنا او لغيره لا لذاته بل بوصفه بذلك
باعتبار الجوع من التابيع بكسر اللوحدة التابيع فمفهومه ان كل واحد منهم احتمال كونه
رعايته صوابا او غير صوابا قولها احتمال مبتدأ وقوله على حدسها غيره والمجمل خبره
وكل ان يجعل احتمال الصواب باطلا من كونه واحدا ومنصوبا على من لما فحق اى في احتمال
كما في نسخة ورأيت في نسخة اخرى بضم السين فلا اشكال انما اجازت من العتيد من
على صيغة اسم العلم والمفعول رعايته قال جاء من موافقة له عدم رجح بصيغة
اهد الجائنين من الاحتمالين المذكورين اى كونها صوابا وغير صوابا وذلك
اى الرجح على الحديث على تقدير كونه صوابا مخفوف طارقي ووجه التوقف
الى وجه القبول وانتهى علم يقتضيه كلامه بان الالفاظ المذكورة كلها متوقفة
فيها وكذا قولها فيما تقدم لان كل واحد منهم صريح في كونه في حال ان بعض اسم السبق
للمفهوم مقبول لا يتوقف انتهى ولكن تقول المراد من التسمية لفظ هو الالفاظ كما سبق
فتأمل مع ارتفاع الارجح القبول اى او اقله رعايته مرتبة الحسن اذا الضعيف
خارج عن وجه القبول وهو مختلط عن رتبة الحسن لذاته فيكون حسنا لغيره وربما
توقف بعضهم عن إطلاق الحسن عليه لان ليس حقيقة وان الحسن اذا اطلق ينصرف في
الى الحسن لذاته ولا يلزم في اطلاق الحسن عليه الاحتجاج به عند التقهار وهو
مختلفا في هذا وقع الاشارة والحسن الذاتي الى انه المجتبى بعبارة تفيد المحصر
تذكر وتدبر قال التلميذ مقتضى النظر ان ارجح من الحسن لذاته لان التابيع بكسر الباء

اذ كان

اذ كان مقبولا لمحدثه حدث وقد انضم اليه التابيع بالفتح وانما علم قلت انما الكلام
فيه مع قطع النظر عن غيره فهو لا يشك ان حسن لغيره وهو دون الحسن لذاته وارجح
الانضمام فلا اشد يشك ان لمحدث الذي هو من طريقين احدهما حسن لذاته
والاخر حسن لغيره ورجح على ما روى طريق واحد يكون حسنا لذاته وانما علم
وقد انقضت اى تم وانتهى ما يتعلق بالمتن من حيث القبول والراوى وبقى ما يتعلق بالا
من حيث انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم او الصوابه او غيره وما كان ما يتعلق بالمتن
مقدم على ما يتعلق بالاسناد فاذا انقضت بالذات والاستناد انا هو وسيلة اليه
قالتم الاستناد اشارة الى اخر رتبة معنى وان كان مقبولا على المتن لفظا وهو الطريقة
الوصلية الى المتن والتم هو غاية ما انتهى اليه الاستناد من الكلام في رتبة من العدم
ويضع بان المراد بالمتن في حكمائيه على حذف مضاف وبانه اشار الى ان يطلق على الحكمي ايضا
والاظهر ان يقال المراد المعنى اللغوي والاستناد المعنى الاصطلاحي فلا دور كما قيل في قول
صاحبنا في حاشي ما التزم فهو الفعل الذي دل على معنى وجد في المتن والمراد بالمتن في معنا
رجل الاستناد وقيل التعريفان لفظيا فلا يلزم من هذا كله كونه المتن والاستناد في تعريف
الاخرى او اركانها بين تعريف الاستناد ههنا وبين التعريف الذي في صدر الكتاب
وهو بحكمه طريق المتن تلازم قال التلميذ لفظا غاية زائدة غير المعنى ان لفظا عبارة
عن الكلام كما فسر بقوله في الكلام في صير التقدير للمتن غاية كلام انتهى اليه الاستناد
فعل هذا المتن حرف اللام من قوله من جاد منكم بحجة فليستسئل انتهى وقد ظهر
بان يقال ان هذه الاضافة من قبيل حائز فضة لا قبل في قول ابن حبان كفاية اذ كان
غرضه لغرض المعنى ان اضافة الغرض الى المعنى بيانية اى المتن غاية السند وهو كلام
ينتهي اليه الاستناد من قوله على السلام ونحوه ووجه قول الصحابي قال رسول الله
عليه السلام كذا او فعل كذا وهو غاية الاستناد لا غاية رتبة انتهى اليه الاستناد فان هذه
انما هي اخر المتن اللهم الا ان يقال المراد بالغاية الغرض والمقصود من اضافة الغاية
الى المتن هو الظاهر بما انتهى اليه الاستناد بمنزلة الوسيلة وفي اشارة لطيفة